

كلمة الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان في المؤتمر الصحفي الذي عقد اليوم السبت بوكالة السودان للأنباء (سونا)

بسم الله الواحد الأحد، الفرد الصمد، له الحكم وإليه المصير، القائل سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ
مَنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، الذي أرسى قواعد الحكم
القويم، وجعلها من بعده خلافة راشدة على منهاج النبوة، تحفظ الدين، وتسوس الحياة بأحكام رب
العالمين، صلوات ربي وتسليماته عليه، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

أيها الحضور الكريم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في بداية هذا المؤتمر نترحم على أولئك الذين اغتالهم يد الغدر، من عصابة النظام البائد، سائلين
الله سبحانه أن يتقبلهم عنده بالقبول الحسن، وأن يجعل مثواهم الجنة، كما نسأله أن يشفي جرحانا
والمصابين.

ثم إننا في حزب التحرير / ولاية السودان، ومن منطلق مسئوليتنا تجاه أمتنا ونهضتها على أساس
عقيدة الإسلام العظيم، وحتى لا تسرق تضحيات شبابنا الغالية، الذين قدّموا أرواحهم رخيصة في سبيل
التغيير، نبين رؤيتنا، في الآتي:

أولاً: نبارك هذه الثورة المباركة، التي خرجت ضد الظلم والطغيان، مما يؤكد أن هذه الأمة،
وبخاصة شبابها، لا يرضون الظلم، ولا يبيتون على ضيم، ونذكر أن حزب التحرير / ولاية السودان،
كان قد أطلق في السادس من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨م، حملة التغيير الحقيقي بعنوان: (التغيير
الحقيقي فرضٌ ووعده)، وهي حملة ما زالت مستمرة حتى يتم التغيير الحقيقي، الذي يرضي ربنا
سبحانه، ويرفع عن هذه الأمة الكريمة، الإصر والأغلال التي وضعها الكافر المستعمر.

ثانياً: لا بد من القصاص العادل من الذين قتلوا الثوار، خلال حراكهم الميمون، وأن تكون
محاكمات علنية، وفورية تشفي صدور قوم مؤمنين.

ثالثاً: تقديم كل من أجرم في حق هذا البلد، وكل من أفسد، وأكل المال العام، لمحاكمات عادلة،
على أساس الإسلام العظيم، دون إبطاء، حتى تعود الأموال المنهوبة، وترد الحقوق إلى أصحابها.

رابعاً: محاكمة جميع المجرمين الذين وقعوا اتفاقية نيفاشا، بدءاً بنصلي المقص، الذي فصل جنوب
السودان، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، مروراً بكل القوى السياسية التي قبضت ثمن الجريمة في
مواقع السلطة.

خامساً: حصر أموال الملكيات العامة (بترول ومعادن وموانئ واتصالات...)، وإلغاء كافة عقودها الباطلة، وتمكين الأمة من الانتفاع بها عيناً أو منفعة، والتأسيس لدولة الرعاية التي تضع إمكاناتها في خدمة المزارعين، والرعاة، وأصحاب المصانع، والمعدنيين وغيرهم.

سادساً: عدم الارتهان لأي قوى خارجية، ولا الارتقاء في أحضان الدول الاستعمارية، والانغماس في صناديق الربا الاستعمارية.

سابعاً: وحدة القوات المسلحة في الدولة، ونحذر من وجود قوى مسلحة متعددة المراكز، أو مليشيات أخرى، تحت أي مسمى، كما يجب سحب الجيش من اليمن فوراً.

ثامناً: ليست هنالك أية ضمانات، لا تجعل هذا المجلس العسكري، امتداداً للنظام السابق، وشرعاً لا يجوز أن يكون الكيان العسكري (القوات المسلحة)، قوة تتولى الحكم، بل يجب أن تقوم بعملها، في حماية الأمة، ورفع علم الجهاد. وعملياً يجب على القوى العسكرية تسليم السلطان للأمة، حتى تختار رجلاً، تبايعه على كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ ليكون خليفة للمسلمين.

تاسعاً: إن العمل الجاد للتغيير الحقيقي، حتى لا تضيع دماء شهدائنا هدرًا، وحتى لا تذهب جهود الثورة المباركة هباء منثورًا، لا يكون ذلك، إلا بكنس النظام من جذوره؛ بقوانينه ومؤسسته ورموزه، وإقامة نظام لا يختلف على أساسه مسلمان، نظام يرضى به الله عنا، وبه تكون حياتنا مطمئنة، وهو نظام يقوم على عقيدتنا، وأحكامه منبثقة عنه، وهي وحدها التي تعالج قضايانا دون محاباة لأحد، لأن من يصدر الأحكام هو اللطيف الخبير، الذي قضى بأن كل حكم غير حكمه هو جاهلية، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، إنها خلافة راشدة على منهاج النبوة، التي بشر بها المصطفى ﷺ بعد الحكم الجبري، الذي تحاول الأمة الخروج من جحيمه، قال عليه الصلاة والسلام، «... ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مَنَاجِيبِ نَبْوَةٍ».

وإننا في حزب التحرير، قد أعدنا تصوراً كاملاً لدولة الإسلام، دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، من نظام حكم، ونظام اقتصادي، ونظام اجتماعي، وأسس التعليم المنهجي في دولة الخلافة، كما أعدنا تصوراً واضحاً يبين السياسة الداخلية، والخارجية، وكيفية إدارة الدولة، من خلال دائرة مصالح الناس، وغيرها من التفاصيل الدقيقة المحكمة، ومشروع دستور مكون من واحدة وتسعين ومائة مادة، مستنبطة باجتهد صحيح، من كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وما أرشدا إليه، نقدمه للأمة لدراسته، ثم وضعه موضع التطبيق والتنفيذ.



إبراهيم عثمان (أبو خليل)
الناطق الرسمي لحزب التحرير
في ولاية السودان